

اسعار المشتقات النفطية تضرب ارقاما قياسية على الارصفة السوداء والوزارة تقول: ارتفع معدل الانتاج إلى مليونين ونصف مليون برميل يوميا!



تجارة الارصفة (السوداء) لبيع الوقود تزدهر في الازمات

المسؤولون (أكد ان الكلام لجاسم وليس لي).. لقد قدمنا (المعاملة) منذ ستة اشهر، ولم يتم الكشف حتى الآن، يخادرننا جميل جاسم باناسا وهو يقول "الذي يدفع يتم الكشف على مولدته، فقد اغلق الكشف ولكن هناك استثناءات مقابل ثمن".

الوزير الشهرستاني مقتنع بان هناك "تذبذبا في توزيع المشتقات النفطية". ويرى ان الاسباب في ذلك كثيرة ومنها "العمليات التجريبية والمشاكل التي تواجه عمليات الاستيراد وتذبذب (آخر) في التيار الكهربائي الذي يؤدي إلى توقف تام في عمليات الانتاج". ويعد السيد الوزير ب "ان الوزارة بدأت بالتنسيق مع وزارة الكهرباء لعزل منظومات التغذية عن مصافي البلاد في الشمال والوسط والجنوب". كما بين الوزير "ان الوزارة برغم التحديات حققت زيادة في انتاج النفط الخام، حيث بلغ الانتاج الحالي (٢,٥) مليون برميل يوميا".

ولكن الحاج شامل المتعب، يقول "ان هذا الكلام يزيدنا قهرا". ويتساءل: ما جدوى ان تزيد الانتاج، ومعه تزداد الحاجة لدى الناس؟، بغادرنا هو الآخر ويقول: "كان النفط نقمة علينا في زمن صدام.. والان ما زال نقمة.. اين تذهب هذه الملايين من الانتاج؟". يتساءل الحاج شامل، ونحن نكتفي بنقل سؤاله.

سعر الامبير الواحد إلى ١٠ آلاف دينار (قابل للزيادة) بعد ان كان سعره ٤ آلاف دينار. ولكن اصحاب المولدات يشكون هم ايضا من انهم لا يتوفرون على مادة الكاز اللازمة لتشغيل مولداتهم.

وزير النفط د. حسين الشهرستاني الذي تصادف تسلمه الوزارة مع اسوأ مراحل ازمات وزارته ينفي ما يتردد من (اشاعات) حول توقف تجهيز اصحاب المولدات الاهلية بالوقود. مؤكدا ان عمليات التجهيز مستمرة للمولدات الاهلية التي تجهز مواطنينا الاعزاء بالتيار الكهربائي.

السيد الوزير لم يكتف بهذا المنفي، وانما ناشد اصحاب تلك المولدات تخفيض سعر الامبير الواحد، مؤكدا ان جهات رقابية وبالتنسيق مع المجالس المحلية ستقوم بمتابعة ذلك.

لكن المواطن ابتسام فاضل تشك في امكانية ان تقوم الحكومة باي فعل رقابي، وتقول: "لقد سمعنا هذا كثيرا.. لا رقابة ولا هم بحزنون". في هذه الاثناء يعود جميل جاسم صاحب المولدة ليؤكد صحة قول الوزير "نعم ان وزارة النفط اطلقت تجهيز مادة الكاز لاصحاب المولدات وفق ضوابط. لكن الذي يحصل -حسب جاسم- انه توجد في مديرية توزيع الوسط كارتلات (والكلام لجاسم وليس لي!) تعمل في الظل على وفق اجور يحددها السادة

لتعليماته طائعا وعبأت السيارة تفاديا لساعات انتظار طوال، لا يمكن احتمالها تحت شمس آب اللهب.

خلال فترة الازمة في الاسعار وفي توفر الوقود التي استمرت خلال هذه السنوات الثلاث، قفزت اسعار البنزين خارج اطار التوقعات، وخارج امكانيات المواطن الذي شهد ارتفاعا مفاجئا في مدخولاته مع بداية سقوط النظام، لكن هذا الارتفاع ما لبث ان تسرب عبر ازمات كثيرة وارتفاعات حادة في الاسعار، ابتداء من الخضراوات ومرورا بالوقود وليس انتهاء بالمبالغ المرصودة من (ميزانيات) الاسر للاشتراك في المولدات المنطقية للكهرباء.

يقول المواطن عزيز سلطان: ان وزارة النفط جادة في عملها.. هكذا يعزي سلطان نفسه، لكنه يعود ويؤكد ان الازمات تعصف بالوزارة وان الفساد الاداري والمالي ينخر هيكلها.. ويتساءل: اين الجدية واسطوانة الغاز تباع الآن بسعر يتراوح بين (١٨-٢٢) الف دينار.

امينة صالح تقول: انها (اقتنعت) مرغمة بسعر قنبلة الغاز المبالغ فيه، لكنها تشكو من ان باعة هذه القناني لا يكتفون بهذا المبلغ، وانما يطالبون المواطن بقسيمة النفط التي توفر للعائلة خمسين لترا من وقود الكيروسين. ويشكو جميل جاسم من اصحاب المولدات المنطقية الذين رفعوا

الزحافة بانتظار الوصول إلى محطة التعبئة تخني عن أي كلام. الكلام يجيده باعة الارصفة الذين سجلوا يوم امس ارتفاعا حادا غير

مسيوق في اسعار البنزين.. "العوبة سعة ٢٠ لترا ب (٢٨) الف دينار، اذا شئت ذلك، فهين سيارتك، ورانا شغل" قال لي بائع صغير استجبت

وتوفره على الارصفة السوداء باسعار باهظة. لا يحتاج الامر إلى اجابات حسين.. ان طوابير السيارات

كتب محرر الشؤون المحلية "لم يعد الامر بطاق" قال حسين ناصر، وهو يتركنا رافضا الاجابة على اسئلتنا حول شحة البنزين

في اطار البرنامج الانمائي لاعادة اعمار العراق

وزير الموارد المائية: تنفيذ مشاريع بأكثر من ٤٨ مليون دولار و ٥,٣ مليون يورو



مشروع ري قيد التنفيذ .. من الارشيف

من خلال توفير (٥,٣) مليون يورو لتغطية ذلك، مع قيامها حالياً بدراسة مشروع تشغيل الايدي العاملة

(Total station عدد (١٠) وحاسبات متكاملة عدد (١٠)) باجهزة المساحة التي تتمثل ب (اجهزة محطة متكاملة

المرحلة الثانية فانها تشمل محطات (السجلة، الحسينية الجنوبية، حطمان، ومبزل سلمان باك) وهي الآن في مرحلة التقييم وبكلفة تصل إلى (١٢) مليوناً و(٢٠٠) الف دولار. وضاف الوزير ان منظمة الاغذية والزراعة الدولية تعمل على تاهيل مشاريع اروائية مهمة ضمن منحة الاتحاد الاوربي بكلفة تقدر ب (١٦) مليوناً و(٩٥٨) الف و (٩٤٣) دولاراً وهي تشمل مشروع (هيران) في اربيل وقد انجز بالكامل ومشروع ري (كلار) في السليمانية وهو مؤجل حالياً وتأهيل مشروع (الثريمة) في الديوانية وقد تم استبداله حالياً بتجهيز معدات وحفارات تحشية لسد الموصل للضرورة الملحة وما زال الموضوع في مرحلة التفاوض.. اما مشروع الناصرية المستلصح في بابل فهو في مرحلة التنفيذ حالياً. بالإضافة الى شراء معدات قاطعات الاعشاب عدد (٣) وبرنامج تدريب.

بعدما اشار السيد الوزير الى قيام المنظمة بتجهيز الوزارة

بغداد / الصدا يتولى برنامج الامم المتحدة الانمائي لاعادة الاعمار في العراق ادارة قسم من المنحة الدولية المقدمة للعراق من خلال منظمة الاغذية والزراعة الدولية (FAO) التي تقوم حالياً بالاشراف على تنفيذ مشروع حفريات مبزل حلة الهاشمية وبكلفة تصل إلى (٥) ملايين و(٣٦٧) الف دولار ويتضمن توسيع وتعميق المبزل الرئيسي حالياً اضافة الى تجهيز معدات ثقيلة وصل قسم منها الى العراق مع برنامج التدريب لرفع القدرات وقد انجزت اكثر فترات.

وقال الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد وزير الموارد المائية ان من المشاريع المهمة التي تنفذها منظمة الاغذية والزراعة الدولية (FAO) هو تاهيل محطات الضخ (كركوك، مندلي، العامرية والصويرة الشمالية) كمرحلة اولى وان قسماً منها هو الآن في مرحلة التنفيذ وبكلفة تبلغ (١٣) مليوناً و(٤٦٣) الف دولار، اما

مجلس محافظة البصرة يعلق العمل مع لجنة الطوارئ الأمنية

البصرة / وكالات

علق مجلس محافظة البصرة عمله مع لجنة الطوارئ التي شكلها رئيس الوزراء نوري المالكي لتتابع التطورات الأمنية في المدينة.

وقال عضو في المجلس إن المجلس صوت بالأغلبية امس الأربعاء على تعليق العمل مع لجنة الطوارئ الأمنية التي كان رئيس الوزراء نوري المالكي قد قرر تشكيلها لتقوم بالمهام الأمنية بالمحافظة.

وأضاف أن المجلس قرر ارسال وفد الى بغداد برئاسة محافظ البصرة ورئيس المجلس للاجتماع مع رئيس الوزراء نوري المالكي ومناقشته في طبيعة عمل اللجنة وصلحياتها. وأوضح أنه عندما يعود الوفد من بغداد ستتم مناقشة النتائج التي توصل اليها، وعلى ضوءها سيتم اتخاذ القرار المناسب في هذا الصدد.

وأشار الى أن القوات البريطانية كانت تدفع باتجاه تشكيل هذه اللجنة". موضحاً أن صلاحيات اللجنة تتضمن اعتقال اي شخص حتى لو كان يتمتع بحصانة.

وكان وزير الدولة لشؤون مجلس النواب صالح الصلبي قد زار البصرة يوم الأحد الماضي موفداً من رئيس الوزراء نوري المالكي، وحمل معه امراً بتشكيل لجنة طوارئ أمنية تتكون من ثلاثة أشخاص تتولى جميع المهام الأمنية في المحافظة.

وتتكون اللجنة من اللواء علي حمادي رئيساً وهو قائد حرس الحدود سابقاً، اللواء عبد الخضرمهدي عضواً وكيل وزير الداخلية حالياً والعميد علي ابراهيم من وزارة الدفاع. وتبلغ المدة المحددة لعمل اللجنة شهراً واحداً قابلاً للتعميد بقرار من رئيس الوزراء

بعد جلسة عقدها في مقر اقامة رئيس الجمهورية

المجلس السياسي للأمن الوطني يدعو إلى مساندة القوات المسلحة في تطبيق الخطة الأمنية

الشعب وتخفيف الأعباء عنهم ونحن ندعو أبناء الشعب كافة إلى مؤازرة قواتنا المسلحة وقوات الأمن الداخلي والتعاون معها للقضاء على زمر التخريب والإرهاب والعصابات المسلحة ولإجراء محاولات إثارة الاحتراب والفتنة الطائفية".

وختم بتأكيد "إن بلوغ الأهداف السامية التي نتوخاها جميعاً يتطلب منا نبذ الغلو والتطرف والتمسك بمبادئ التسامح والإخاء والمحبة والعمل بجهود متضافرة من أجل بناء عراقنا الديمقراطي التعددي الاتحادي.

التي انتخبها الشعب ودعم الجهود البطولية للقوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي التي تقدم تضحيات غالية ننحني جميعاً احتراماً لها خصوصاً في هذه الظروف التي تتولى فيها تطبيق خطة أمنية جديدة لضمان الأمن والاستقرار للبلاد عامة وفي العاصمة بغداد خاصة".

وتابع البيان "إن تنفيذ هذه الخطة الشاملة متعددة الجوانب يقتضي توحيد المواقف والخطاب السياسي لمؤسسات الدولة وأجهزتها الختلفة وهو وحده ما يسمج بتطوير الخدمات وتحسين الأوضاع المعيشية لأبناء

والمؤسسات التي تكفل المساواة والعدل والإخاء والرفاهية لجميع المواطنين من دون استثناء". و اضاف "ان تحقيق هذه الغايات السياسية يقتضي تضافر الجهود واستنفار الهمم لتعزيز لحمة النسيج العراقي وقطع الطريق على العابثين بالأمن والهادفين إلى زعزعة الاستقرار والرامين إلى دق أسافين البغضاء والكراهية والاحتراب"، مؤكداً " ان المجلس السياسي للأمن الوطني يهيب بجميع أبناء الشعب العراقي الكرام إلى الوقوف صفا واحداً لمساندة حكومة الوحدة الوطنية

بغداد / الصدا دعا المجلس السياسي للأمن الوطني جميع أبناء الشعب العراقي إلى الوقوف صفاً واحداً و إلى مساندة القوات المسلحة، و توحيد الخطاب السياسي لمؤسسات الدولة كافة. جاء ذلك في بيان اصدره المجلس بعد جلسة عقدها في مقر إقامة رئيس الجمهورية جلال طالباني، حيث بحث الموضوع الأمني بشكل عام إضافة إلى الخطة الأمنية الجديدة متعددة الجوانب. وقال المجلس في بيانه "يمر عراقنا الحبيب بمرحلة حاسمة في تاريخه يبني خلالها دولة القانون



جندي عراقي يراقب حركة المركبات في بغداد .. امس